



بيان كتابي باسم دولة قطر
الدورة الـ 79 لجمعية الصحة العالمية (جنيف، 18-23 مايو 2026)
بند جدول الأعمال: 1-15
الوثيقة: 79/5
العنوان: تعزيز إعادة التأهيل في النظم الصحية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بالإشارة إلى تقرير المدير العام المعنون "تعزيز خدمات التأهيل في النظم الصحية"، تُعرب دولة قطر عن تقديرها لمنظمة الصحة العالمية على قيادتها المتواصلة في الارتقاء بخدمات التأهيل بوصفها مكوناً أساسياً من مكونات النظم الصحية والتغطية الصحية الشاملة. كما تشكر دولة قطر الأمانة العامة والفرق الفنية على العمل الشامل القائم على الأدلة الوارد في التقرير، وعلى العملية التشاورية الشاملة التي دعمت تنفيذ القرار WHA76.6

وتتبنى دولة قطر التأهيل كاستراتيجية صحية حيوية تُسهم في تحسين «القدرة الوظيفية» والرفاه وجودة المخرجات الصحية على مستوى السكان. ويتماشى ذلك مع قيم دولة قطر القائمة على تكامل احتياجات خدمات التأهيل واستخدامها وجودة الرعاية. كما تُثمن دولة قطر اختيار آلام أسفل الظهر المزمنة—وهي حالة شائعة في دولة قطر—كحالة تتبع، وتطوير تسعة مؤشرات عالمية للتأهيل ضمن مكونات بناء النظم الصحية، لما لذلك من أهمية في تعزيز المساءلة وقابلية المقارنة وصنع السياسات القائمة على البيانات. وتُعرب دولة قطر عن دعمها الكامل للنهج المرحلي المقترح.

أحرزت دولة قطر تقدماً ملموساً في تعزيز خدمات التأهيل ضمن إطار الاستراتيجية الوطنية للصحة 2024–2030، التي أُطلقت تحت شعار الصحة للجميع، والمتوائمة مع ركيزة التنمية البشرية في رؤية قطر الوطنية 2030. وتهدف الاستراتيجية، بقيادة وزارة الصحة العامة، إلى تعزيز مجتمع يضع الصحة في صميم أولوياته، إدراكاً لأهمية صحة السكان في الازدهار الوطني والتنمية المستدامة.

في دولة قطر، تُدمج خدمات التأهيل عبر مستويات الرعاية الأولية والثانوية والثالثية، وتُدرج ضمن حزم المزايا الصحية الممولة حكومياً، مع التركيز على الجودة واستمرارية الرعاية وتكافؤ فرص الوصول للفئات ذات الأولوية. كما تنفذ دولة قطر استراتيجية شاملة للتأهيل وتُعزز استمرارية الرعاية القائمة على الأدلة من البيئات الحادة إلى التأهيل المجتمعي. وتشمل هذه الاستراتيجية اعتماد أطر الحوكمة والقيادة، وتمويل الرعاية الصحية، وبناء قدرات القوى العاملة في مجال التأهيل،



واستخدام المستحضرات الطبية والتقنيات المتقدمة (كالروبوتات والذكاء الاصطناعي)، وإدارة البيانات والبحث ونظم المعلومات الصحية، ونماذج تقديم خدمات شاملة.

وعلاوة على ذلك، يدعم إدماج آليات الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر عرضة للخطر، والتعاون مع منظمة الصحة العالمية، توفير رعاية شخصية قائمة على البيانات. واستشرافاً للمستقبل، تسعى دولة قطر إلى الإدماج الكامل للتأهيل في النظم الصحية القائمة من خلال توسيع خدمات التأهيل في الرعاية الأولية والمجتمعية والمنزلية، وتعزيز المتابعة الطويلة والنتائج السريرية، وتطوير نظم معلومات التأهيل بما يتماشى مع المؤشرات العالمية لمنظمة الصحة العالمية، والمساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية لعام 2030.

كما يتضمن التوجه المستقبلي التركيز على تطوير التعليم وبناء القدرات في قوى الطب الطبيعي وإعادة التأهيل (PM&R)، وإنشاء الجمعية القطرية للتأهيل (قيد التأسيس) بوصفها منصة وطنية موحدة للدفاع عن قضايا التأهيل وتعزيز التعاون المحلي والدولي.

وتجدد دولة قطر تأكيد دعمها للقرار WHA76.6، بما ينسجم مع نهج الاستراتيجية الوطنية للصحة 2024-2030. وفي هذا السياق، تظل دولة قطر ملتزمة بالعمل مع منظمة الصحة العالمية ومكتب إقليم شرق المتوسط والدول الأعضاء لتعزيز التأهيل كعنصر أساسي في التغطية الصحية الشاملة، وترحب بتبادل الخبرات لبناء نظم تأهيل مستدامة ومبتكرة وقادرة على الصمود، مع ترسيخ مكانة قطر كمركز إقليمي للتأهيل من خلال الإتاحة الشاملة، والنظام التقني المتقدم، والقوى العاملة المستدامة.

وختاماً، تطلب دولة قطر من المدير العام الاستمرار في تقديم إحاطات منتظمة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ القرار WHA76.6 كما تطلب من منظمة الصحة العالمية تعزيز الدعم الفني للدول الأعضاء لمعالجة الثغرات القائمة، بما في ذلك تطوير القوى العاملة، وتوفير بيانات الممارسات القائمة على الأدلة لدعم اتخاذ القرار، وتحسين إمكانية الوصول إلى خدمات التأهيل وتغطيتها، وتوافر التقنيات المساعدة، وتقييم الفعالية من حيث التكلفة للتدخلات، والاستعداد للطوارئ الصحية، بما يتوافق مع السياقات الوطنية والإقليمية.

وشكراً لكم.